من «الخلافة» إلى «الوصاية»

ياسل طلوزي

أقدّر مبلغ الاستماتة الأردنية في الدفاع عن الوصاية الهاشمية على القدس، لا من باب الحفاظ على المقدّسات التي لم تُحفظ أصلًا، بل من باب التشبّث بفلول دور إقليميّ هو كلّ ما بقي للأردن الذي حمل قادته طموحًا أضخم من هذه الزاوية الجغرافية التي حوصر بها، ومن التاريخ الذي لم يتجاوز مائة عام هو عمر الدولة الأردنية. لم يعد التاريخ الهاشمي سرًّا، على الأقل منذ ثورة الحسين بن علي على الدولة التركية، فمراسلات الشريف مع الممثل الأعلى لملك بريطانيا في مصر، هنري مكماهون، من 1915 إلى 1916، موثقة، وتكشف عن وعود زائفة قطعتها بريطانيا للشريف الحسين في حال ساعدها في تقويض نفوذ الإمبراطورية التركية في مناطق الحجاز وبلاد الشام والعراق، ومن ضمن تلك الوعود جعل الحسين بن علي خليفة للمسلمين، ما يعني أن الدور الهاشمي المأمول كان يشمل بسط السيطرة السياسية على معظم الأقطار العربية التابعة للهلال العثماني الذي كان قد تحوّل، هو الآخر، إلى رمز تركي مع سياسة التتريك الجارية آنذاك، والتي كانت باعثًا رئيسيًا لثورة العرب ضدّ الأتراك، وهو ما استثمره الشريف الحالم لمباركة ثورته، واستقطاب الأنصار إليها. غير أن حساباته سرعان ما ارتطمت بالكر البريطاني الذي كان يريد الثورة العربية مطيّة لتحقيق مآربه في تقويض الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم المنطقة وفق معاهدات سايكس - بيكو، مع إبقاء فلسطين تحت الانتداب البريطاني، تمهيدًا لجعلها دولة صهيونية خالصة ليهود العالم.

كانت تلك المعاهدة التي بدأت تفوح رائحتها النتنة بداية تقليص الدور الهاشمي، من الخلافة إلى حكم بلادٍ بعينها، مثل سورية التي حكمها الملك فيصل فترة محدودة، قبل أن تجهز عليها فرنسا التي اعتبرت سورية من ممتلكاتها وفق المعاهدة إياها، ولم تعترض بريطانيا، ولا ساعدت حلفاءها الهاشميين في معاركهم ضد الفرنسيين. ومن غرائب المكر البريطاني أنه في الوقت الذي كانت فيه تسحق بالوعود للحسين بن علي، فإنها مقابل ذلك كانت توّلب قبليين نجديين ضدّه، وتوفر لهم الأسلحة والتسهيلات للانقضاض على معقل الأمير وتجريده من كل شيء؛ لأنها بمثل هذا التقويض ستضمن إضعافه، وتحجيم طموحاته بالخلافة، وهذا ما حدث. وعندما احتجّ الشريف وأنصاره من العرب الذين آمنوا بثورته، ارتأت بريطانيا، ومن باب «تطييب الخواطر» منح حكم العراق للملك فيصل، واقتطاع جزءٍ من بلاد الشام ومنحه للملك عبد الله الأول تحت مسمّى الأردن، وجعله أشبه بمنطقة عازلة وفاصلة بين دول عربية لا تريد التماسّ المباشر مع إسرائيل، كدول الخليج، وبلاد أخرى يُخشى من أن يكون لها تماسّ مباشر مع إسرائيل، كالعراق، بينما رفضت رفضًا باتًّا مدّ النفوذ الهاشمي إلى فلسطين، باستثناء مناطق الضفة الغربية والقدس. ثم جاءت نكسة 1967 لتنهي الدور الأردني فعليًا هناك، بينما اتخذت بريطانيا موقف الحياد، علنيًا، حيال الاحتلال الصهيوني، وموقف المبارك والمستحسن لهذا الاحتلال، لكن من باب «تطييب الخواطر» أيضًا، تُرك للهاشميين أمر «الوصاية» على المقدّسات في القدس.

أما الواقع الفعلي فيقول إن لا وصاية فاعلة في ظلّ الاحتلال؛ لأن المحتلّ وحده من يتحكّم فعليًا بها، وبرؤّاسها وزائريها، ومن حقّه أن يدنّسها متى شاء، ويضرم الحرائق بمسجدها على غرار ما حدث في ستينيات القرن الماضي.

الوصاية لا تعني الحماية، حتى وإن كانت وصايةً للعالم الإسلاميّ برمّته، والأنكى أن دور الوصاية الهاشمية، على ضآلته، لم يعد يلقى ارتياحًا حتى من أنظمة تطبيع عربيةٍ أخرى، باتت تطمح إلى التماسّ المباشر مع إسرائيل، وإلى عزل الأردن نهائيًا عن عمقه الفلسطيني، أملًا بفبركة اتفاقية ما تنهي الصراع العربي الإسرائيلي، ولو على حساب القدس ومقدّساتها، والفلسطينيين ودولتهم المشتهاة.

من «الخلافة» إلى «الوصاية»، وربما إلى أقلّ من ذلك قريبًا، هكذا تقلّص الدور الإقليمي الأردني عبر مائة عام، فهل يتمرّد الأردن على هذا التحجيم؟

نحو مشروع استراتيجي لحماية القدس

محمد أبو رمان

مشهد تاريخي لمئات الألوف من المرابطين المقدسيين في ساحات المسجد الأقصى في ليلة السابع والعشرين من رمضان، بما يمثّل رسالة سياسية ورمزية وحضارية واضحة إلى العالمين، العربي والإسلامي، بصورة خاصة، والعالم بأسره بصورة عامة، فحواها أنّ معادلة القدس كبيرة وفاصلة.

مع ذلك، الحراك الفدائي الذي رأيناه من الفلسطينيين في الدفاع عن القدس، وما سبقه من هبّة شعبية شملت فلسطينيي الـ48 العام الماضي، تضامناً مع أهالي القدس ضد «مشروع التهويد»؛ ذلك كلّه لن يؤتي ثماره، ولن يغيّر الواقع الموجود، من دون رافع سياسية ومشروع فكري استراتيجي لإعادة تعريف طبيعة المرحلة الراهنة، و«يرسمل» الكفاح الفلسطيني، ويضعه في اتجاه تغيير قواعد الصراع، بعد أن وصل المشروع الصهيوني إلى مرحلةٍ جديدةٍ ومتقدّمة في تحقيق الحلم التاريخي بالسيطرة الكاملة على القدس وتهويدها، وتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى خطوة أخرى في مشروع يسير منذ أكثر من قرن في الاتجاه نفسه.

قبل الحديث عن المشروع الاستراتيجي لإنقاذ القدس والمقدّسات، من الضروري أن نعيد قراءة ما حدث لمعرفة خطورة الوضع الراهن: في كامب ديفيد 1978 تمّ إخراج مصر من الصراع، وفي 2003 أُخرج العراق، وبعد 2011 أُخرجت سورية (بسبب الحرب الداخلية)، ومع إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (2016 - 2020) قطع المشروع الصهيوني مسافة كبيرة بفترة قياسية (نقل السفارة الأميركية إلى القدس، تجميع عمل وكالة إغاثة اللاجئين، إعلان صفقة القرن لإنهاء القضية الفلسطينية، الاتفاقيات الإبراهيمية وعملية تطبيع واسعة تقوم على نظرية خطيرة تتمثل بإلغاء مركزية القضية الفلسطينية)، ثم المضي في عمليات تهويد القدس وتغيير وضع المسجد الأقصى.

صحيحٌ أنّ الأنظمة العربية لم تستطع مواجهة المشروع الصهيوني خلال العقود الماضية، إلّا أنّ مركزية القضية الفلسطينية والموقفين القومي والديني منها كانت ثوابت في الحدّ الأدنى في «الخطاب الإعلامي» الرسمي، وهو ما تغيّر حالياً، فلا نجد أي ردود فعل رسمية واضحة صلبة قوية في مواجهة ما تقوم به إسرائيل في القدس، حتى الموقف التركي الذي كان، ولو خطابياً، يمثل رد الفعل الأقوى على ما تقوم به إسرائيل تراجع كثيراً مع استدارات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان المتتالية والمبرمجة. أجد من المناسب هنا الإشارة إلى «قراءة مغلوطة» لمقالتي «الوصاية الهاشمية... القادم أخطر» في «العربي الجديد» (2022/4/26)، والتي خلط بين موقف معهد السياسة والمجتمع في عمّان وبعض الاتجاهات في السياسة الأردنية؛ فما جاء في المقال كان واضحاً في نقل آراء الاتجاهات الفكرية، لكنّ خلاصة المعهد هي المهمة التي تزيل تلك المغالطات، وتتمثل في أنّ موضوع القدس والوصاية الهاشمية والعلاقة الأردنية - الفلسطينية ذات طبيعة خاصة مختلفة عن الدول الأخرى جميعاً، ونظراً إلى تغيّر القوائم على الأرض، فمن الضروري أن يذهب الأردن نحو مسارين رئيسيين:

الأول: إعادة تعريف الوصاية الهاشمية، وتوضيح ما جاء في معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية، لتأخذ، بالإضافة إلى الطابع الرمزي والتاريخي والأخلاقي للهاشميين تجاه القدس، مجالاً استراتيجياً، يقوم على أنّ القدس والمقدسات والضفة الغربية جميعاً جزءٌ لا يتجزّأ من الأمن القومي الأردني، ويمسّ استقرار الأردن ومصالحه الاستراتيجية والأمنية. الثاني: أنّ المقاربة الأردنية تتطلّب مراجعة كبيرة في ما يتعلق بالسيناريوهات المستقبلية، فمن الضروري أن يبدأ التفكير في الانخراط والاشتباك بدرجة أكبر وأعمق مع الملف الفلسطيني، ومع القوى المختلفة، وأن يكون هنالك توسيع لهامش السيناريوهات والتصوّرات والتعامل مع مختلف الشخصيات والقوى، لأنّ معركة الضفة الغربية والقدس سياسياً ودبلوماسياً هي معركة الأردن، وتؤثر عليه بدرجة كبيرة.

البحث عن جدّية دعوة الرئاسة المصرية إلى الحوار السياسي

عمر سمير

عندما أطلق الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في حفل إفطار الأسرة المصرية في 26 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، بحضور رؤساء بعض الأحزاب السياسية المعارضة، انطلقت التهليلات من كل اتجاه لهذه الدعوة، بعضها محفوف ببصيص أمل حقيقي في التغيير، ولو الضئيل الذي يتمحور حول ملف المعتقلين، وبعض آخر يؤمل نفسه في حوار سياسي جاد، وبعض ثالث يبحث في جدّية هذه الدعوة وتوقيتها ودوافعها وأدواتها وآلياتها، وهناك من يتحدّث من منطلق ضرورة الاتحاد خلف الدولة لمواجهة أزمة اقتصادية واجتماعية أكبر من أي نظام.

لا يمكننا، بصفتنا باحثين في العلوم السياسية، أن ننساق وراء العواطف الجيّاشة في الحكم على دعوات كهذه، مع كامل إيماننا بأن تخليص أية رقبة من سيف الديكتاتورية العسكرية وتحريرها من السجون في أي مكان أمر إيجابي بالطبع، لكنه، مع الأسف، قد لا يعني تحقيق أي تقدّم سياسي أو حتى اقتصادي واجتماعي، حتى لا ننسى، فإن الجنرال عمر البشير، المنتشي برداء الدين، وصاحب الشعبية الأكبر من السيسي حتماً في سودان ما قبل 2019، دعا إلى عشرات المؤتمرات الحوارية، تناولت كل الأمور المتعلقة بالدستور وحرية الصحافة وتكوين الأحزاب والمجتمع المدني، وفي نهاية المطاف، كان يحضر نفسه، بكل أريحية، لتعديل دستوري وقرار برلماني لخوض الانتخابات قبل الثورة بشهور، فلا إصلاحاً سياسياً ولا اقتصادياً حقّق، وفوق هذا ترك مؤسسة عسكرية يُخشى عليها من التفكك والانهيار، حيث تعامل معها كأنها حزب سياسي.

ولم يكن للقوى المناوئة للبشير من بد في التحالف ضده من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، تحت مؤسسة مهنية، مثل تجمع المهنيين السودانيين، مظلة بعيدة نسبياً عن مناخ الكراهية السياسية بين التيارات، والتي نجح النظام في تثبيتها وتغذيتها عقوداً، نشأت هذه المؤسسة وتطورت في ظل تضييق كامل على الأحزاب التي كانت تشارك عملياً في الحوارات المختلفة، ويجري عزلها أكثر عن جمهورها في الشارع وتفكيكها من الداخل بين أصحاب المبادئ وأصحاب المصالح، إلى الحد الذي أبقى البشير ثلاثين عاماً، رغم فشله البيّن في معظم الملفات، بينما ضمن للأحزاب الوضع الهش الحالي الذي نراه بعد ما يزيد على عامين من الثورة. يمكننا، نحن الباحثين، أن نذكر معارضتنا المصرية في الداخل والخارج أنه، وإن كان الحوار السياسي متطرف (تقليدي)، فحزب الجبهة الوطنية هذا، والذي أسّسه وترأسه جان ماري لوبان عام 1972، استمر في تصدّر المشهد اليميني المتطرف مع خطاب عنصري واضح، إضافة إلى معاداة للسامية استفاها الأب المؤسس من كونه قد شارك سابقاً في قتل الجزائريين وتعذيبهم في أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، ما ينمّ عن حقد متأصل ومستدام يتعلق بالأجانب المسلمين. إضافة إلى شراكته في إطلاق هذا المشروع السياسي مع أحد قدماء الحركة النازية الفرنسية وعمدائها. وقد انتقلت مقاليد قيادة الحزب عام 2011 إلى ابنته مارين، والتي حاولت تهذيب عنصرية خطاب الحزب، وتشذيب مواقفه المعادية للأجانب وللإسلام وللسامية. وقد سعت إلى تجميل الشكل من دون العبث بالمضمون كثيراً. وفي هذا الإطار، غيّرت اسم الحزب ليصبح «التجمّع الوطني» سنة 2018. وقد ساعدها هذا التحوّل في الشكل للوصول إلى فئة أوسع من الناخبين، ما عزّز من حظوظها الانتخابية في مراجعات حقيقية لدى معارضي الرئيس قيس سعيّد من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين من أجل بناء جبهة في مواجهة الانقلاب غير الدستوري الذي كان يلقى تشجيعاً في أوساط نخب مصرية ربما أكبر مما تلقّاه في تونس، بينما تراجعت نخب الأخيرة وقد تتجاوز موجات الكراهية السياسية شرطاً أولياً لوقف الديكتاتورية. بعد عام 2003، وإسقاط الأميركيين نظام صدام حسين في العراق، وكان أقوى الديكتاتوريات العربية، وفي سياق مشابه نوعاً ما للضغوط الخارجية والداخلية الحالية على النظام المصري انذاك، انطلقت عدة دعوات إلى الحوار، سواء في إطار جمعية جيل المستقبل، الإطار الموازي بدرجة ما للمؤتمر الوطني للشباب، وحقّقت التفاعلات السياسية معه بعض التقدّم. ومع ذلك لم تمنع تلك الحوارات النظام من المضي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أفضى تراكمها إلى الثورة المصرية في عام 2011... إذا كنتم تريدون تغييراً حقيقياً، فإن الهروب من ساحة الأزمة والمعركة الاقتصادية والاجتماعية إلى ساحات السياسة وحوارات الطرشان لن يكون حلاً، ولن يضمن لكم أن تكونوا جزءاً من هذا التغيير.

وإذا ما كان دافع بعض من هؤلاء فتح أية ثغرة في المجال السياسي، فهذه الوضعية لحوارات الطرشان في مصر وفي المنطقة مع الأسف قادت إلى تيارات شعبوية تكره الأحزاب والسياسة والعمل السياسي، وأقرب إلى العمل الخاص بالنشاطية السياسية الموسمية، لا ينتج أحزاباً سياسية قابلة للعيش أو مجتمعاً مدنياً حقيقياً، ولا يدعم حركات احتجاجية ناجحة قادرة على قيادة حوار حقيقي في مراحل انتقالية، ولا حتى ضمان استقرار سياسي مزعوم بتكلفة منخفضة للأنظمة والمجتمعات السائمة من التغيير والحانقة على الثورة. قد يقول بعضهم إنه ليس هناك خيار لهؤلاء المشاركين في الحوار، لكن هذه في الحقيقة مغالطة أخرى، فإذا كنتم بالضرورة متهمين سابقين وحاليين بتهم معلبة بالانضمام إلى مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها، وبعضكم لا يزال في السجون بهذه التهم، فإدارة حوار داخلي مع شركاء سياسيين سابقين حقيقيين، سواء في إطار حركة كفاية أو الجمعية الوطنية للتغيير، أو أيام الثورة، وتشكيل جبهة موسعة، هي الضمانة الوحيدة للذهاب بالحوار بعيداً عن مجرّد فكرة تخليص معتقلي تيارات سياسية بعينها من قبضة النظام، مع ضمانات بالتزامهم الصمت، كاقصى طموح لنا قد يجعل النظام نفسه يعيد النظر، ويلملم سرادق الحوار مبكراً.

على أقل تقدير، على هؤلاء المدعوين إلى الحوار أن يأخذوا بجدّية الاعتبارات المجرّدة للتعامل مع ملف المعتقلين التي نشرها المحامي الحقوقي خالد علي، حتى لا تستغل هذه القضية لتسعير نار الكراهية والاستقطابات السياسية بين التيارات، والتي كادت تهدأ تحت وطأة تأثير السياسات الاقتصادية والقمع الذي طاول الجميع، والا ينجرّوا للتهليل لمخرجات حوار لم يبدأ بعد، وان تكون لديهم لجان لحصر أعداد هؤلاء المعتقلين المفرج عنهم ومقارنتها مع الإفراجات في السنوات السابقة، حتى لا يضحك على المواطنين احد بإطلاق سراح عشرات من المشهورين، بالتوازي مع اعتقال مئات المواطنين العاديين المغمورين.

إذا ما كان الهدف من هذا الحوار إخراج بعض الأسماء من النشطاء المشهورين، وإسناد ملف الغارمين إلى لجنة العفو الرئاسي مع توسيعها لتشمل حقوقيين، قد يجرى تدوير رموزها لاحقاً في مناصب، مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان أو المجلس القومي للمرأة وبعض مؤتمرات الشباب، لتجديد الوجوه، فليقولوها بوضوح إلى أنصارهم والمعوّلين على الحوار، وإلا فإن تصريحات الرموز المدعوة إلى الحوار قبل بدئه تصبح مثيرةً للتساؤلات كما للشفقة.

> كيف نركن لجدّية نظام تتوازى دعوته إلى الحوار مع القبض على مواطنين مصريين غالبة شاكين من ارتفاع الأسعار؟

كيف لهؤلاء أن يدركوا أن هذه الشخصيات هي نفسها التي استعملت للتهليل لإجراءات القمع للمجتمع المدني والمعارضة وللحقوق والحريات، وحرّضت علناً ضد المعارضة على الشاشات، كما هللت رموز عديدة في هذه اللجان لنجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التعامل مع كورونا التي قادت إلى الوضع الكارثي المفضي إلى الإفقار، بينما كانت تتمتع برحلاتٍ فندقية عبر القطر المصري، مثل القائمين على المؤتمر الوطني للشباب، أو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التي يترأسها ضابط شرطة متّهم بالتعذيب، والوزيرة السابقة رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان صاحبة القضية 173 التي ساهمت في تصفية المجتمع المدني السياسي وتهديده، ومنع رموزه من السفر والتصرّف في أموالهم منذ عام 2011. كيف، إذن، نركن لجدّية نظام تتوازى دعوته إلى الحوار مع القبض على مجموعة من المواطنين الغالبة الشاكين من ارتفاع الأسعار عبر أغنية ساخرة، وعلى مذيعة وصحافية وأخرين في توقيت تلك الدعوة إلى الحوار؟ بل كيف يفكّر بعضهم في أن هذه دعوة جادّة وشاملة إلى الحوار الوطني، وفي اليوم التالي تنشر الجريدة الرسمية قراراً لمحكمة جنايات القاهرة بإدراج 17 شخصاً في قائمة الإرهابيين، وبتجديد إدراج جماعة الإخوان المسلمين على قوائم الكيانات الإرهابية خمس سنوات تبدأ من تاريخ النشر؟

(كاتب مصري)

«التضامن» وأخواتها

حسام كنفاني

لم يكن خبر مذبحة حي التضامن في دمشق مفاجئاً، كل من يعرف النظام السوري وأفعاله كان يتوقع أن العشرات من هذه المجازر حدثت، وربما ما زالت تحدث لألوف السوريين القابعين في معسكرات الاعتقال، ولا يُعرف شيء عن مصيرهم، وما إذا كانوا ما زالوا أحياء، أو التحقوا بركب ضحايا النظام بفعل مذبحة تصفية مثل «التضامن»، وقبلها تدمر وغيرهما الكثير.

ربما المفاجئ هذه المرة هو مشهد القتل على الهواء مباشرة. كل من أيّد الثورة السورية، من السوريين وغيرهم، خصوصاً أولئك الذين كانوا موجودين خارج سورية في فترة اندلاع الثورة، كانوا مدركين أن كثيراً من الجرائم والمجازر قد ارتكبت بحق معتقلين ومدنيين ونساء وأطفال، لكن ربما هذه هي المرة الأولى التي يتم بث هذا القتل على العلن. والمرة الأولى التي يمكن بوضوح رؤية وجه المجرم يقتل بدم بارد، وملاحظة استسلام الضحايا واستعدادهم للقاتة حتفهم. ورغم أن التسجيل المصور الذي نشرته صحيفة «ذا غارديان» البريطانية عمل على اقتطاع القتل المباشر، إلا أنه كان بالإمكان تخيل تكملة المشاهد المقتطعة، هنا قبل أن تتم فرصة التسجيل المصور الأصلي وبثه على بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

بات من الممكن اليوم تخيل كيف قضى آلاف السوريين في المعتقلات أو تحت التعذيب، وأصبح مفهوماً ذلك الدعاء، الذي كانت تطلقه أمهات سوريات عندما يصلهن خبر فقدان أبنائهن، إذ كنّ يقلن «يا رب عندك ولا عندهم». ربما بالنسبة لهؤلاء الأمهات، من السهل تخيّل أن أبناءهن اعتباراً من تلك اللحظة باتوا قتلى، بدل تصور مسار طويل من التعذيب و«ألف موتة»، قبل أن ينتهي الأمر بالقتل المباشر، تماماً كما شهد العالم في حي التضامن.

وبمناسبة الحديث عن العالم، أيضاً لم نكن نتوقع أي تحرك أو أي استنكار عربي ودولي لهذه المجزرة، التي ليست إلا عيّنة من كثير غيرها من المجازر لم تحظ بفرصة التصوير والبث على العلن. لم نكن نتوقع أن تؤدي هذه المشاهد المصورة إلى فتح باب محاسبة النظام السوري على مصراعيه، أو الضغط لإطاحته وجره إلى المحكمة الجنائية الدولة. كذلك لم تكن هناك أحلام بأن تؤدي معطيات المذبحة إلى وقف مسار التطبيع العربي مع النظام السوري، خصوصاً أن على أيدي هذه الدول أيضاً دماء، وإن لم تكن بالقذاعة ذاتها التي يرتكبها بشار الأسد وشبيحته. فكل هذه التوقعات والآمال باتت وراء السوريين والمناصرين للثورة السورية، والذين باتوا مدركين أن الثورة تُرك إلى مصيرها، وأن هناك وضعاً قائماً ثابتاً، أو ستاتيكو بالمفهوم السياسي، لن يجري تغييره قبل تبدل موازين القوى داخل سورية وخارجها.

ربما كان التعويل، ولو قليلاً، على أن تساهم مثل هذه المشاهد في توحيد السوريين، معارضين وموالين، على فكرة التضامن في وجه القاتل، وأن تؤدي صور القتل بدم بارد لمواطنين عزل ورميهم في حفرة وحرق أجسادهم إلى تبديل قليل في طريقة نظر بعض الموالين، سوريين وغير سوريين، إلى هذا النظام، والذي لا يمكن أن يكون إلا مجرماً. لكن حتى هذا لم يحدث، أو على الأقل لم يظهر، فما ظهر لم يكن إلا غرقاً سورياً في مزيد من الانقسام. فبداية على مستوى الموالين، هناك من برر للقاتل فعلته من باب «الانتقام»، وهم رغم قلتهم، إلا أنهم عبّروا عما يدور في داخل كثيرين آخرين. ثم هناك من سعى إلى تبرئة الأسد ونظامه من المجزرة، ورأى في إقالة وزير الدفاع، فرصة للإشارة إلى أن هذا النظام لم يكن يعلم بهذه الجرائم، وأنه فور علمه اتخذ هذه الخطوة، والتي ليست إلا خطوة ذات أبعاد سياسية ولا ارتباط بينها وبين المذبحة.

في المقابل، على مستوى الكثير من المعارضين، كانت الجريمة فرصة لإعادة نبش النعرات الطائفية واللعب على أوتار الانقسامات الطائفية، والتي أدى استخدامها سابقا، وعودتها الآن، إلى نفور الكثير من السوريين من الثورة ومن كان يدعي تمثيلها.

مذبحة حي التضامن واحدة من مشاهد المحرقة السورية. ولا شك في أن مشاهد أخرى قد تكون في الطريق، ولكنها لن تؤدي إلا إلى نفي الجراح وزيادة الانقسام.

اللجنة الدستورية السورية وسط المجازر

فاطمة ياسين

يعلن المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسون، في جلسة لمجلس الأمن، عن موعد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية، ويقرن إعلانه عن اجتماعات جولةٍ جديدةٍ تأخذ الرقم ثمانية آخر الشهر المقبل، بقرار الأمم المتحدة في البحث عن حلٍّ سلمي للمشكلة السورية. يعترف بيدرسون بأن حالةً من الجمود تعتري الملف السوري، ويحثّ مجلس الأمن على إبقاء هذا الملف حيا، باعتباره ما زال يشكّل خطرا على السلم والأمن في العالم كله. وهو يركز على اجتماعات اللجنة، لأنه يعتقد أن طرح الآراء المتعدّدة في مثل هذه اللقاءات قد يعزّز الثقة بين الأطراف كافة، ويمكن، بتكرار الاجتماعات مرّة بعد مرّة، إحراز تقدّم وإن طفيف، وهو إعلان مضمر بفشل مضمون هذه اللجنة، فبيدرسون لا يعلق أملاً كبيراً على اجتماعها، وما قاله عن التقدّم البسيط هو أقصى ما يمكن أن يتوقعه، ويعكس مدى ثقته بعقم مثل هذه اللجان. يركز المبعوث الأممي على الثقة بين الأطراف السورية، ويبدو أنها أحد أهدافه من هذه الاجتماعات. وبشكل متزامن ولافت للانظار، تكشف صحيفة بريطانية عبر فيلم فيديو عن ممارسةٍ من أفظع ما يمكن تصوره، يقوم بها عناصر أمن سوريين، جرى التأكد من هوياتهم بحق ما بدا أنهم مدنيون يساقون إلى حتفهم بخطواتٍ بطيئة وعيون معصوبة. وهنا يرغب بيدرسون أن يبني ثقة بين ضحيةٍ مربوطة اليدين إلى الخلف وبندقية موجّهة إلى الرأس، مع كمية حقد غير قابلة للقياس تفيض من عيني الجلاد. يعود تاريخ الفيديو إلى السنوات الأولى لاندلاع الصراع بين المعارضة وأجهزة النظام، لكن هذا الأمر لا يعفي من الجريمة، خصوصاً أنّ كلّ ذلك لم يتوقف بعد. التفاصيل الدقيقة للشريط المكتشف معروفة للعلن ومنذ أمد، وهي ممارسات بنيوية في أجهزة النظام، خصوصاً الأمنية منها، التي تلقّن عناصرها أبجديات العنف، ليجرى تطبيقه على من يُبدي أقل قدر من المعارضة. والتاريخ المكتوب الذي تركه الناجون من سجون النظام المتعدّدة يشرح، بشكل وافٍ، ما تقول الصحيفة البريطانية إنّه اكتشافٌ ودليلٌ على تطبيق النظام سياسة إبادة تسير وفق منهج مرسوم.

لا يمكن بناء ثقة بمجرّد تبادل الحديث أو الآراء، مهما طال زمن الحوار وامتدّ ليمثل كثيرين، إذ على الرغم من المظاهر السلمية التي يبدو عليها ممثلو النظام ومظهرهم الأنيق والتظيف ووجود بعض النساء، في صفوفهم، فإنّه ما زال يحمل سلاحاً مسلّطاً على رؤوس السوريين، ويسيطر على الأرض، وعلى حيّ التضامن الذي حدثت فيه المجزرة، وحدث مثيلاتها على امتداد الوطن، وما زال المجرم الذي ضُبط بالاسم والصورة والملامح على رأس عمله، يزاول خدمته في الفرع الأمني نفسه الذي كان فيه، ويتقاضى راتبه الشهري بانتظام، ويتجوّل وهو آمن في كلّ سورية. بناء الثقة مع هذا النموذج غير ممكن بالحوار، فهو بحاجةٍ إلى ضبط ومحاكمة ومواجهة قانون، وليس لجنة حوار عن الدستور وشكل وجه سورية الجديد، فهذا النوع من الجرائم لا يمكن التغاضي عنه ولا يسقط بالتقادم، بل تبقى هذه الجرائم طازجةً على الدوام، ويبقى ضحاياها في عداد المظلومين، إلى أن يحاكم قاتلهم، بدل الجلوس والتحادُث معه عن بناء ثقة منشودة. لا يشكل اكتشاف مجزرة جديدة يُقتل فيها الناس ببرود مفاجأةً أو اختراقاً، على الرغم من أنّه يدعم ملفاً حقوقياً مثقلاً، فالنظام احتل موقعه في السلطة كل هذه المدة بالعقلية ذاتها التي قتل بها المسلح المدنيين المقيدين، وهو ليس مستعدّاً لأن يتقاسم سلطته مع أحد، ويدير ملفّ المعارضة بهذه العقلية. لذلك تبدو الاستجابة لدعوات بيدرسون في الجلوس مرة ثامنة للحديث عن دستور جديد نوعاً من التراجيديا الكئيبة معروفة النتيجة، فالاستحقاق قانوني في المرحلة الأولى وملحّ، وبناء الثقة الذي تحدث عنه بيدرسون يبدأ مباشرةً بعد نطق الأحكام بحقّ المجرمين من محكمة عادلة.

في آفاق التقارب التركي السعودي

محمود علوش

بعد أقل من عام ونصف العام على إطلاقه عملية دبلوماسية واسعة، لتقليص مشكلات تركيا الخارجية، يخطو الرئيس رجب طيب أردوغان الخطوة الأهم في طريق إعادة تطبيع العلاقات مع الخصوم العرب السابقين، عبر زيارة السعودية. كانت اللقاءات التي أجراها مع الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده محمد بن سلمان في جدّة بمثابة تتويج جهود شهور من المفاوضات واللقاءات المعلنة وغير المعلنة بين مسؤولي البلدين، وتبادل الرسائل السياسية الإيجابية من أجل وضع حد للتوتر الذي ساد علاقات البلدين في أعقاب مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي، في قنصلية بلاده في إسطنبول قبل أربع سنوات. قبل بضعة أيام من الزيارة، بدا أنّ أنقرة تُلبي شرطاً سعودياً رئيسياً لإصلاح العلاقات، وهو إغلاق القضاء التركي المحاكمة الغيابية التي يُجريها بحق 26 مواطناً سعودياً يُشتبه بضلوعهم في جريمة قتل خاشقجي، وتسليم الملف إلى القضاء السعودي. سُرعان ما استجاب السعوديون لهذه الخطوة التي كانت منتظرة عبر توجيه دعوة رسمية إلى أردوغان لزيارة المملكة، وتدشين مرحلة جديدة في العلاقات.

منذ اندلاع أزمة خاشقجي في 2018، والدور الذي لعبه أردوغان في تفعيل هذه القضية من خلال كشف المعلومات في حوزة السلطات التركية عن الجريمة المروع السعودي الذي نفذ العملية، فضلاً عن إطلاع الاستخبارات الأميركية عليها، لم تتوقف جهود أنقرة لإصلاح العلاقات مع الرياض. كانت العلاقة الوثيقة التي أقامها أردوغان مع الملك سلمان عقب توليه الحكم في 2015 بمثابة الخيط الرفيع الوحيد الذي لم ينقطع في التواصل رفيع المستوى بين قادة البلدين. مع ذلك، فإنّ حقيقة أنّ الأزمة السعودية التركية كانت تكمن في مُعضلتين رئيسيتين، هما العداوة الشخصية التي تسبّبت بها أزمة خاشقجي بين أردوغان وولي العهد السعودي، وتزامنها مع الاستقطاب الإقليمي الحاد الذي كان سائداً، شكّلت عُقدة رئيسية أمام مساعي ترميم العلاقة بين أنقرة والرياض، غير أنّ هذه العقدة بدأت بالتفكك تدريجياً مطلع العام الماضي (2021)، مع إنهاء الأزمة الخليجية التي كان التحالف التركي القطري أحد أسبابها الرئيسية، ثم دخول أنقرة في مفاوضات لإنهاء القطيعة مع مصر في مايو/ أيار من العام الماضي، وما أعقبها من إبرام مصالحة مع الإمارات توّجت بزيارة ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، أنقرة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. مهّدت هذه التطورات الطريق للوصول إلى هذه المرحلة بين السعودية وتركيا.

على غرار الأرضية التي استندت إليها تركيا والإمارات في عملية إصلاح العلاقات بينهما، وهي التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية، فإنّ عملية المصالحة التركية السعودية تتبع النهج نفسه الذي تكمن أهميته في أنه سيعمل على إعادة ترميم الثقة السياسية على مستوى القادة. تعتزم المملكة، في الوقت الراهن، إنهاء الحظر السعودي غير الرسمي، المفروض على الصادرات التركية، وإعادة تكثيف مشترياتها من السلع التركية، بعدما تراجعت بشكل حادّ خلال السنوات الماضية، فضلاً عن إعادة الزخم للاستثمارات السعودية في تركيا، وهو أمر يكتسب أهمية على وجه الخصوص للرئيس أردوغان الذي يسعى إلى دفع اقتصاده بلاده المتعثر، مع اقترابه من انتخابات رئاسية وبرلمانية حاسمة العام المقبل. في المقابل، سيُتيح هذا النهج للسعودية استكشاف مدى عمق التحوّل الخارجي الذي تسلكه أنقرة في علاقاتها الإقليمية، والمستوى الذي يُمكن أن يصل إليه التقارب بين تركيا في الفترة المقبلة، لا سيما على صعيد التعاون الإقليمي، وهو حاجة ملحّة للرياض وأبوظبي اللتين تبحثان عن تنويع خياراتهما الخارجية، وسبلة تحوّط لمواجهة التداعيات التي يُحدثها تراجع العلاقات الخليجية الأميركية، واتجاه واشنطن إلى تقليص التزاماتها الأمنية تجاه منطقة الخليج، فضلاً عن تقدّم المفاوضات النووية بين إيران والقوى الغربية.

بقدر أهمية العوامل الذاتية التي فرضت على تركيا وخصومها الإقليميين السابقين إحداث انعطافة في علاقاتهما، كالحاجة إلى التخلّي عن السياسات الإقليمية السابقة التي استنزفت من قدراتهما الاقتصادية والعسكرية، وعمّقت من خلافاتهما، فإنّ التحولات الخارجية التي طرأت على المنطقة خلال العامين الماضيين، في مقدمتها التحول الذي يرجّح أن تشهده السياسة الأميركية في المنطقة مع تولي بايدن السلطة، لعبت دوراً مهماً في دفع أنقرة وكل من الرياض وأبوظبي والقاهرة إلى التخلي عن سياسة التنافس على إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة بعد الربيع العربي، والبحث عن سبل التعاون. وعلى الرغم من المكاسب التي حققها الطرفان خلال العقد الماضي، إن بالنسبة لتركيا التي نجحت في زيادة دورها الإقليمي في سورية وليبيا، وتعزيز حضورها في منطقة الخليج، أو بالنسبة للسعودية التي نجحت، إلى جانب الإمارات ومصر، في إحباط التحولات العربية وتحجيم دور الإسلام السياسي، فإنّ هذين التكتلين وصلا إلى قناعة بأنّ التنافس بينهما لم يؤدّ إلى تغيير جوهري في الحالة الإقليمية لصالح أيّ منهما، بقدر ما شكل استنزافاً لفرص التعاون بينهما في الإقليم وفاقم من الأزمات التي أثرت عليهما معاً. علاوة على ذلك، كان هذا التنافس يأتي بنتائج عكسية على كلا الطرفين مع تعزيز إيران دورها الإقليمي، على صعيد آخر، كان لتراجع جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة بعد إطاحة الرئيس الراحل محمد مرسي في مصر في 2013، وضعف الجماعة في دول الربيع العربي الأخرى، دور بارز في تراجع الالتزام التركي بدعم تيار الإسلام السياسي. برز هذا التراجع مع فرض تركيا ق

في فلسطين الحياة مقاومة

مصطفى البرغوثي

ما الذي يجعل الوصول إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه عملاً مقاوماً؟ وما الذي يجعل شبّاناً في مقتبل العمر مستعدّين للمخاطرة بالتعرّض لإطلاق النار، أو الإصابة الخطيرة، أو الاعتقال، أو حتى الاستشهاد في أثناء محاولتهم تسلق جدار الفصل العنصري، وارتفاعه ثمانية أمتار، والقفز عنه ليجتازوا حواجز الاحتلال، ويصلوا إلى القدس، ليؤدّوا الصلاة في المسجد الأقصى في شهر رمضان؟ وما الذي يجعل الشبان في القرى والمدن الفلسطينية يخرجون بالمئات، وأحياناً بالآلاف، ليصدّوا دوريات الاحتلال ومدرّعاته عندما تقتحم مدنهم وقراهم، وهم يعلمون أنّ كل واحدٍ منهم يمكن أن يكون شهيداً خلال لحظاتٍ من المواجهة؟ وما الذي يدفع الآلاف إلى المشاركة في تظاهرات المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والاستيطان، وهم عزّل من السلاح في مواجهة جنود ومستعمرين حاقدين مدجّجين بالسلاح؟

وما الذي يجعل سكان غزّة الذين يعانون من نقص الماء والكهرباء وانعدام فرص العمل يتصدّون بنجاح، المرّة تلو الأخرى، لحروب جيش الاحتلال الهمجية ضدّهم، حتى لو اضطروا إلى حفر مدن كاملة تحت أرض مدنهم لحماية مقاومتهم من أكثر منظومات الطيران والسلاح تطوّراً في العالم؟ ولماذا يصبح وصول الأطباء والطبيبات والممرّضين إلى القرى المهدّدة في ما تسمّى مناطق (ج) لخدمة الفلسطينيين المعرّضين للتهجير والتطهير العرقي، عملاً مقاوماً لدعم صمودهم وبقائهم؟ ولماذا يصرّ الأطفال وهم يتسوّقون مع عائلاتهم لشراء ملابس العيد، على شراء ألبسة تحمل رموز المقاومة الفلسطينية؟

هذه أسئلة لن يستطيع ضباط المخابرات الإسرائيلية، وبعض زملائهم من خبراء الدول الغربية، الإجابة عنها، لأنّهم، بحكم تكوين فكرهم العنصري، سيصرّون على البحث عن المحرّضين والمنظمين، والإرهابيين المزعومين لتفسير إصرار الفلسطينيين على رفض فتات الاحتلال وإغراءاته، وعلى الانضواء في أي فعلٍ مقاومٍ مهما كان بسيطاً للخلاص منه.

74 عاماً من التطهير العرقي الذي مثلته النكبة عام 1948، و55 عاماً من احتلال صار الأطول في التاريخ الحديث، ومنظّومة الأبارتهايد العنصرية الإسرائيلية الأسوأ في تاريخ البشرية، لم تنجح في كسر إرادة الفلسطينيين، على تحقيق الحرية والكرامة، والعودة إلى ديارهم، وتقرير مصيرهم فيها. وما لا يستطيع حكام إسرائيل إدراكه، أنّهم هم أنفسهم، وسياساتهم تحديداً، المغذّي الأكبر لمقاومة الشعب الفلسطيني، وإذا ما أدركوه، لن يستطيعوا الاعتراف به، لأنّ الاعتراف به يعني التخلي عن أوهامهم بديمومة الاحتلال ونظام التمييز العنصري. تماماً مثلما يصرّ المستوطنون، الذين يعيشون في بيوت الفلسطينيين المهجّرين في القدس ويافا وحيفا، على إنكار أنّ أولئك الفلسطينيين هم من بنوا تلك البيوت، وعاشوا فيها قبل أن تطأ أقدام المستوطنين أرض فلسطين بعشرات وربما مئات السنين.

عايش الفلسطينيون مراحل عديدة من كفاحهم المتواصل، ومرّوا بفترات من بيع الأوهام، وترويج حلول عبر المفاوضات، والوساطات الدولية، وأراد كثيرون منهم أن يصدّقوها لأنّهم ليسوا هواة المعاناة إلى الأبد، لكنّ كلّ التجارب التي مرّوا بها، مثل اتفاق أوسلو، ومفاوضات كامب ديفيد، وأنابوليس، وخريطة الطريق، والرباعية الدولية، أثبتت لهم قطعاً أنّ حكام إسرائيل، وقادة الحركة الصهيونية، لم ولن يقبلوا حلاً وسطاً مهماً كان هزيلاً بالنسبة إلى الفلسطينيين، ومهما كان مجحفاً بحقوقهم.

ولذلك تترسّخ القناعة لدى الفلسطينيين، صغاراً كانوا أو كباراً، بأنّ مقاومة الاحتلال ونظام الأبارتهايد العنصري، بأيّ شكل كان، هي السبيل الوحيد للخلاص من عذاباتهم، ومعاناتهم. ولم يزدهم تنكّر أشقاء لهم، وانضوائهم في التطبيع مع المحتل، إلّا قناعة بضرورة الاعتماد على النفس، بدل انتظار المساعدة من الآخرين. وعزّز النفاق العالمي، وازدواجية المعايير التي تجاوزت كلّ الحدود عند المقارنة بين أوكرانيا وفلسطين، تلك القناعة، بأنّه «ما حكّ جلدك مثل ظفرك».

لم يتعدّ عدد المشاركين في صلوات التراويح في المسجد الأقصى بضع مئات في سنوات سابقة، عندما لم تكن حواجز الاحتلال بهذه الشدّة، ولم تكن قيود الدخول إلى القدس كبيرة. أما اليوم، وفي ظل حصار مشدّد، و640 حاجزاً عسكرياً تنتشر في الضفة الغربية، وجدار فصل عنصري، واعتقالات وتنكيل وضرب، يصل عدد المشاركين في صلوات ليلة القدر في المسجد الأقصى إلى ربع مليون فلسطيني اخترقوا الحواجز، وتحدّوا الاحتلال، لأنّهم رأوا في وصولهم إلى الأقصى فعلاً مقاوماً للظلم الذي ينخر كل جانبٍ من جوانب حياتهم.

> ربع مليون فلسطيني اخترقوا الحواجز، وتحدّوا الاحتلال، لأنّهم رأوا في وصولهم إلى الأقصى فعلاً مقاوماً

التقيتُ في غرفة في أحد مستشفيات القدس ثلاثة مقدسيين جرحى، أصيبوا في أثناء قمع الاحتلال للمصلين في فجر الجمعة الثانية من شهر رمضان. أولهم كان شيخاً عمره 79 عاماً حطّمت قذيفة الاحتلال المعدنية الكبيرة التي يسمّونها كذباً «رصاصة مطاطية» فكّيه والجزء الأيسر من وجهه، وأُخضع لعملية جراحية معقدة. والثاني كان فتى في الخامسة عشرة من عمره، كسر الاحتلال جمجمته، وأُخضع لعملية جراحية بسبب نزف في الدماغ. والثالث كان شاباً في الثامنة عشرة من عمره فقد عينه اليسرى، عندما أصيب بالقذيفة المعدنية نفسها. لم أسمع من أيّ منهم، أو من أهلهم وأقاربهم الذين كانوا يجتمعون حولهم، شكوى، أو تذمراً، ولم أرَ في عيونهم سوى سكينة المصمّم على مواصلة الطريق، وإرادة يصعب وصف شكيمتها، وتماثلها، بالرغم من أنهم من أجيال مختلفة، وخلفيات متعدّدة.

قد يُخدع بعض الناس، بتصرّفات أقلية منتفعة، أو يائسة، وربما يخدع الاحتلال نفسه، بانشغال الناس في تدبير لقمة العيش الكريم لأطفالهم، لكنه سيبقى عاجزاً عن تفسير الفشل المتكرّر لمشاريعه من «السلام الاقتصادي»، إلى «تقليص الصراع»، إلى «التطبيع» بغرض تهميش القضية الفلسطينية، ما دام يجهل، أو يتجاهل، أنّ الحياة والبقاء في فلسطين أصبحا في حد ذاتهما مقاومة.

(الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية)

الأردن بين الأقصى والرضى الأميركي

لميس أندوني

أحرز الفلسطينيون نصراً لا يمكن التقليل من أهميته في مسيرة معركة مستمرّة، فأداء أكثر من ربع مليون صلاة التراويح في المسجد الأقصى ليلة آخر جمعة في شهر رمضان؛ ثم تأديتهم، وكثيرين تقاطروا إليهم، صلاة الجمعة في باحاته، بعثتا رسائل تحدٍّ للاحتلال الصهيوني، ليس هذا فحسب؛ وإنّما إلى السلطة الفلسطينية والأردن الرسمي، فكلاهما وقفا عاجزين عن التحرّك، وأصبحا رهينتي وعود وشروط أميركية.

وضع فشل الولايات المتحدة في الالتزام بوعودها، بضمان حرية الصلاة من دون اعتداءات من الشرطة الإسرائيلية أو المستوطنين اليهود، الأردن، في مأزق محاولة المواءمة بين الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى وحاجته للمساعدات الأميركية المرتبطة فعلياً بتوسيع التطبيع مع الكيان الصهيوني، فتأثير واشنطن على حكومة إسرائيلية يسيطر عليها متطرّفون محدود، فهؤلاء يمثلون عجلة لطرد الفلسطينيين من القدس، وبسرعة. ولن يكون هناك تأثير حقيقي ما دامت واشنطن غير مستعدّة لأن تجمّد المساعدات الأميركية إلى تل أبيب، أو حتى أن تهدّد بهذا، خصوصاً أنّ الاجتياح الأمني الإسرائيلي لم يفجر انتفاضة فلسطينية، أو يستفزّ إطلاق صواريخ من غزة، ولم يزعزع استقرار الحكومة الإسرائيلية أو يسقطها. لكنّ الحسابات الأميركية لا تتطابق تماماً مع الحسابات الأردنية؛ صحيحٌ أنّ عمّان كانت قلقة من انفجار فلسطيني واسع، لكنّ صاحب القرار الأردني يعي أن ما حدث من اقتحامات وسقوط جرحى وخطف قوات الشرطة الإسرائيلية عشرات الفلسطينيين ساهم في تثوير الوضع الفلسطيني، رغم أنّنا لم نرَ «انتفاضة أقصى» شاملة، فالانتفاضة الكبرى أصبحت أقرب.

حين عبّر رئيس الوزراء الأردني، بشر الخصاونة، في لحظة ضيق أمام النواب عن تأييده حملة الحجارة من المصلين، قوبل باستنكار مهين من المسؤولين الإسرائيليين، فهم يعتقدون أنّ على الأردن الرسمي الصمت والخنوع ليس إلّا، لكنّ كلمات الخصاونة عكست غضب الملك عبد الله الثاني، فالاستهتار بأهمية الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وأهمية إبقاء أفق للعملية السياسية، هو استهتار باستقرار الأردن والنظام، وهو مؤشّر خطر للأردن. ولكن الأردن مقيّد، بل وكبّل نفسه، فمنذ فوز جو بايدن بالرئاسة في الولايات المتحدة ومغادرة دونالد ترامب، والقصر يتعامل وكأن الإدارة الأميركية معنية بإحياء العملية السياسية، ولا تريد إغلاق الباب أمام مفاوضات «سلام» مستقبلية. ويبدو أنّ القصر لم يقرأ أو لم يهتم بمسار واشنطن التي تراهن على عملية تطبيع تحالفية مبنية على الاتفاقيات الإبراهيمية لعزل الفلسطينيين ودفعهم إلى الاستسلام النهائي. لقد أغفل وتغاضى عن كلّ المؤشّرات والتصريحات الأميركية الواضحة بتحديد أولويات فرض «تهدئة» أو منع انتفاضة فلسطينية، لضمان استقرار الحكومة الإسرائيلية، وتوسيع عمليات التطبيع العربية - الإسرائيلية.

يبدو أن الأردن الرسمي راهَن، إلى هذه اللحظة على الأقل، على دور محوري للمملكة في المرحلة المقبلة، وأصبح من أولوياته استعادة دوره في الترتيبات الأميركية في المنطقة وتعزيزه، لكن هذه الترتيبات ليست أكثر من ترسيم حلف أمني في المنطقة بقيادة إسرائيل، خاصة بعد أن شملها قرار اتخذه الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، ضم إسرائيل إلى القيادة المركزية في ما تسمى المنطقة الوسطى، أي منطقتنا. وإذا كان الأمر كذلك، من غير المفهوم عن أي دور يبحث الأردن!، فالتوجه الأميركي واضح، وهو ربط أمن الأردن وكل دولة عربية بإسرائيل، ولا يتسع ذلك لأي حل للقضية الفلسطينية، بل يعمل على تصفيتها. فلماذا يعتقد الأردن الرسمي أن الدولة الصهيونية تهتم بالوصاية الهاشمية أو بمخاوف الأردن من إغلاق الأفق أمام إحياء عملية «سلام» موهومة؟ فأميركا لم تعد (بغض النظر عن قِصر نظر توجهها) تأبه لغضب عربي، والتطبيع لم يضر فقط بالفلسطينيين، وإنما بمكانة كل نظام عربي.

.. لماذا تهتم أميركا بقلق الملك أو غضبه، بعد أن قيّدت الأردن باتفاقيات تطبيع تربط جوانب من اقتصاد البلد وموارده بالدولة الصهيونية؟ بل إن ما يحدث أن التطبيع أصبح مدخلاً صريحاً لزيادة المساعدات الأميركية، بل وتقدّم الإدارة الأميركية مشاريع التطبيع أنّها نوع من الدعم لحلّ مشكلات الأردن، وهذا ما فعلته تماماً حين دفع المبعوث الأميركي لشؤون البيئة، جون كيري، مشروع تبادل مياه محلاة من البحر الأبيض المتوسط مقابل إنتاج طاقة شمسية، في وادي عربة، بتمويل إماراتي، باعتباره مساعدة كبرى للأردن.

> لا تهتم واشنطن إلّا بتوظيف الأردن في مشروعها الأمني، ومرة ثانية وثالثة وعاشرة؛ الرهان على واشنطن خاسر

أصبح التطبيع عنواناً للمساعدات الاقتصادية الأميركية للأردن، فيما يزداد اعتماد البلد على هذه المساعدات، وهي وصفة تُفقِد موقف الأردن أو اعتراضه من أي ثقلٍ حقيقيٍّ أو جدّي.

بانتظار تجديد الدعم الأميركي، المنوط بمذكّرة التفاهم، يبقى الأردن الرسمي مكبّلاً وشبه عاجز، وقد يكون ثمن إقرار تجديد الدعم باهظا من خلال الإمعان في التطبيع، بيد أنّ ما يرفض الأردن الرسمي الالتفات إليه هو الوضع المحتقن والغاضب داخل البلاد، فتستمر الاعتقالات ويستمر تجاهل المعاناة الشعبية، مع أنّ بداية الخروج من الأزمة هو الاعتراف بأزمة فقدان الثقة المتسارع بالدولة، فواشنطن لا تهتم إلّا بتوظيف الأردن في مشروعها الأمني، ومرة ثانية وثالثة وعاشرة؛ الرهان على واشنطن خاسر، لكن إلى من نتحدّث أو على من ننادي؟

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

لا جديد سوريّاً في حيّ التضامن

عمار ديوب

قبل يومٍ من نشر وسائل الإعلام مضامين تقرير صحيفة ذا غارديان البريطانية عن مجزرة في شارع دعبول في حيّ التضامن في دمشق، وراح ضحيتها 41 رجلاً وامرأة مدنيين، كنتُ في مشوارٍ إلى الحيّ. راقبت من نافذة السيارة الأبنيةَ والمحلات المتهالكة في شارع الزاهرة، ثم دوّار الفرن، فحيّ دف الشوك التعيس للغاية، ثم التضامن الذي ميزته الأساسية التهميش والفقر والتعتير. لا شيء تغيّر هناك منذ سكنتُ فيه عام 1992، لا بنايات جديدة، لا نظافة، وحال الناس وألبستهم من سيئ إلى الأشد سوءاً؛ وهذه دائماً أحوال الأحياء الملاصقة لدمشق، والتابعة لها. كان حيّ التضامن موطناً للفقراء القادمين إلى دمشق، من طلاب وجنودٍ وباحثين عن العمل؛ كُنت من جملة هؤلاء، فنستأجر غرفة، ونتشارك مع آخرين الحمّام والتواليت. شوارع ممتلئة بالزبالة والغبار ومساحتها ضيقة وشتائم ومشاجرات مستمرّة، وأبنية متلاصقة، وغير منظمةٍ وفق أيّ مخططٍ عُمراني؛ إنّها العشوائيات؛ فتجد بنايةً من طابق، ثم أخرى من أربعة، ثم ثالثة من طابقين، وأحداها بلا واجهة إسمنتية، وأخرى بإسمنت، وثالثة برخام، وإحداها متقدّمة إلى الشارعِ فيضيق، وأخرى متأخرة قليلاً فيتسع، وهكذا؛ لا يمكن العين هناك إلّا أن تتأذّى، وكذلك الروح؛ كان الفقر سبباً للانتقال إلى هناك، ولا شيء آخر.

في الليلة ذاتها انتشر التقرير، لم أستطع مشاهدة الفيديو المرفق به؛ قرأت نسخته المُفصّلة، والأخرى المختصرة، في وسائل إعلامية متعددة. كانت أنفاسي تتقطع، ويتجمّد تفكيري من هول المجزرة وحرق الجثث معصوبة الأعين. لاحقاً، رأيت بعض المشاهد مصادفةً، لكنّني لم أشاهده كاملاً، وهذا ما فعلته من قبل، منذ 2011... نعم، لا يمكنني مشاهدة تلك الفيديوهات، ولا الأقل إجراماً. عشرات الأحياء دُمّرت، وآلاف البشر قتلوا بأشنع ما قد يفكّر فيه العقل أو يتخيّله؛ حرق الجثث بعد القتل. تفرض المجزرة الصمت، لكنّها تدفعك إلى التفكير بمَن اجتُث وبنفسك. وبالطبع، لا يمكن البشر الخروج من جلودهم، ولهذا يفكّرون في المجزرة بطرقٍ متعددة؛ فبعضهم رآها مجزرة قامت بها الطائفة العلوية، رغم أنّ من قام بها، وفق التقرير، سوريون علويون ودروز وسنّة، ومن حَمَل مسؤوليتها للنظام ليس مخطئاً، وهناك من ركّز على الفاعل فقط، وكأنّه يقوم بإجرامه بشكلٍ مستقل، وهذا ليس صائباً أبداً.

مع حرب بوتين على أوكرانيا، وتَكشّف المجازر والدمار هناك، قارن كُثرٌ بينها وبين مدينة حلب والشيشان؛ إنّ الدمار والمجازر يتشابهان. لم ينشغل كبار الدبلوماسيين والسياسة العالمين بتقرير ذا غارديان، وعكس ذلك كلّ ما يخص أوكرانيا، وهذا سبب جديد لألم السوريين، وللشعور بالتمييز ضدهم، بينما هناك دعم كبير لأوكرانيا، التي تدمَّر بشكلٍ كبير، وتُرتكب فيها المجازر، وقد تذهب نحو التقسيم أيضاً؛ أخطأ بوتين الحسابات هذه المرّة، وما اقترفه هناك أعطى أميركا وبريطانيا خصوصاً، وبقية دول الغرب بشكلٍ رئيسيٍّ، إمكانية اصطياده، وإضعاف روسيا بشكلٍ خطير، وقد تكون هذه الخطوة من أجل عزل الصين لاحقاً.

إذاً، الكشف عن مجزرة التضامن لا يضيف جديداً إلى الوضع السوري، هو فقط يَنكأ جراح أرواح السوريين. عالمياً تستمر السياسة ذاتها، وأعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، غير بيدرسون، جولةً جديدةً من لقاءات اللجنة الدستورية، والتقارب التركي الأميركي أخيراً لا يعني سياسة جديدة لحشر روسيا في سورية، أو فرض منطقة حظر جوي في مناطق الإدارة الذاتية، كما أُشيع، ولن ينفضّ التحالف التركي الروسي الإيراني. وبالطبع، ليس هناك أيّ معطيات تقول بسياسة أميركية جديدة، وعلى الرغم من تعثر مفاوضات فيينا الخاصة بالنووي الإيراني، ما زالت التقارير تؤكد احتمالية عقد الاتفاق بشأنه. لم تبدأ العدالة بعد، وهناك بدايات خجولة في أوروبا فقط، والمشكلة أنّه ليس من عدالةٍ انتقالية قريباً في سورية. وليست سورية التالية بعد أوكرانيا على طاولة المفاوضات العالمية، وأميركا وبريطانيا تعملان من أجل إطالة أمد الحرب الأوكرانية. السوريون تعساء جداً، فهم لا يمتلكون شيئاً من أنفسهم في الأعوام الأخيرة، وتنديدهم الواسع، والمُحقّ، بالمجزرة، وبكلّ سياسة النظام، لا يراكم شيئاً في إطار الصراع؛ وبلادهم مقسّمة، ومعارضاتهم خاضعة للمحاور الإقليمية والدولية.

> ليس من عدالة انتقالية قريباً في سورية. وليست سورية التالية بعد أوكرانيا على طاولة المفاوضات العالمية

سيُقتل مُرتكبو الجريمة الأساسيون أغلب الظن. لكنّ ملفات الإجرام لن تُفتح قريباً، ولا الفساد، ولا النهب باسم الشعب من النظام أو المعارضة المكرّسة. لم تعد مشكلة السوريين فقط النظام، وهو السبب الأساسي لمشكلتهم، قبل 2011 وبعده. أصبحت المعارضة التابعة والمفلسة من مشكلاتهم أيضاً، فهي التي تعرقل تشكيل معارضة جديدة، وتكرّس أسوأ المواقف والسياسات الخاصة بأوضاع السوريين، وهذا يعني أنّ من الخطأ اختصار القضية السورية بسيطرة الخارج على «السوريات» المقسّمة بين إيران وروسيا وتركيا وأميركا وإسرائيل، فهناك مصالح قوى الأمر الواقع في مناطق سيطرة هذه الدول، التي تتشدّد أمنياً وسياسياً ضد «شعوبها» وضد قوى الأمر الأخرى، ومن أجل الحفاظ على مصالحها، والتي ستنتهي بتغيّر الواقع القائم؛ في ظلّ هذا الواقع لن يهتم العالم بقضية السوريين، ولا بالمجزرة البشعة المُكتشفة حديثاً، والتي اختلف السوريون المعارضون في تفسيرها، كما هي عادتهم غير الحميدة في كلّ شيء، وحسبي الله.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads